

Proletari
di tutto il mondo,
unitevi!

che fare



Poste Italiane sped. in A.P. 70% - D.C. Roma

euro 2,00

Giornale dell'Organizzazione
Comunista Internazionale

n. 75

dicembre 2011 - marzo 2012

ضد الحلول المقترحة من قبل البنك المركزي الأوروبي والحكومة الإيطالية الجديدة لرئيس الوزراء السيد مونتى القضية الوحيدة التي يمكننا أن نناضل من أجلها هي وحدة الطبقة الشغيلة ! بين شغلي أوروبا الجنوبية وشغلي أوروبا الشمالية ! بين شغلي أوروبا والعمال المهاجرون! بين العمال الأوروبيون وعمال القارات الأخرى

لقد سقطت أخيراً حكومة السيد برلوسكوني ، وحل محله السيد مونتى رئيس الوزراء الجديد الذي لاترافقه الباعيات والرافصات، بل مجموعة من الوزراء مكونة من أساتذة جامعيين لديهم مهنية كبيرة وسمعة، وهكذا بدأ الحديث من جديد عن ضرورة نهج سياسات تقشفية تكون مبنية على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار يتميز بالإستقلالية عن الأحزاب السياسية والزيوية التي تميزت بها الفترات السابقة

جوابنا سلبي للغاية:

مع الأسف خروج السيد ان برلوسكوني و صديقة بوسوي و عصايتها من الساحة السياسية لم يتحقق بواسطة نضال الطبقة العمالية، بل من قبل أصحاب رؤوس الأموال الإيطالية والأوروبية الذين، بالرغم من مباركتهم المنتجة المحققة لهذه الحكومات خلال أزيد من خمسة عشر سنة ضد الطبقة الكادحة ومشاركتها في الحروب الامبريالية ضد شعوب جنوب الكرة الأرضية، كان لهم الفضل في خروج هذه الحكومة وفهم ضرورة التغيير على الساحة السياسية الإيطالية لماذا؟

لأن حكومات السيد برلوسكوني شهدت طوال حياتها صراعا بين مختلف مكوناتها السياسية حول مصالحها البورجوازية وأصبحت هكذا، وخصوصا في الفترة الأخيرة من حياتها عاجزة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للخروج من الأزمة التي كانت تطالب بها البورصات وأصحاب رؤوس الأموال الإيطالية والأوروبية أزمة عملة اليورو تشبى إلى الأعراض والمخاطر التي تتعرض إليها أوروبا من قبل عمالقة المنافسة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين. للهروب من هذا القدر قوانين تشغيل النظام : الرأس مالي تجبر المقاولات والحكومات الأوروبية السير على طريق مفروض يكون كالتالي تركيز قواهم على الصعيد الأوروبي 1

إعادة بناء البنية التحتية التي تستمك أوروبا من أخذ معركة المنافسة العالمية 2
هذا يعني أن أصحاب الشغل وأصحاب الأسهم والشركات والأبنك يهدفون إلى التمكن والتسلط على الربح والإنتاج المنتوج من طرف الطبقة العاملة، وأن هؤلاء في الأخير يجب عليهم أن يتناقص مع زملائهم من القارات الأخرى في العمل أكثر، في الإنتاج أكثر وفي ظروف يسودها التعب وغياب الحقوق الأساسية والنقابية للوصول إلى هذه النتيجة يضطر أصحاب الشغل والأموال والحكومات إلى خلق جو يصبح فيه العامل وحيدا وغير محمي أمام إدارات المعامل والشركات وفي تناقض مستمر مع العمال الآخرين وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعلهم مضطرين إلى حذف كل الضمانات التي ناضلت من أجلها الطبقة الشغيلة كحقوق التقاعد، الضمانات الصحية، إلى آخره... وهذا هو السبب الرئيسي أيضا الذي يربدون من خلاله خلق سوق شغل مرنة . وهذا هو في الأخير السبب الذي اضطر من خلاله البنك الأوروبي المركزي والسيد مونتى أن يتكلمان معا عن ضرورة رفع سن التقاعد والسروح إلى اتخاذ نظام جديد للمشاركة في نظام هذا الأخير. إذا هذا هو السبب الذي جعلهم أن يفكروا في إلغاء نظام التعاقد الوطني ، رفع مستوى مشاركة أجور العمال في الشركات و تشجيع العمل الإستثنائي. وهذا المسلسل نشاهده بطرق و كفاءات مختلفة في إسبانيا، اليونان وفي باقي بلدان القارة الأوروبية لتشجيع القدرة التنافسية يحتاج أصحاب المقاولات الاقتصادية إلى بناء بنيات تحتية جديدة وادخال تحسينات على الجهاز الإنتاجي. لهذا السبب هم يريدون تحويل البعض من الربح المنتوج من طرف الطبقة العاملة إلى صناديقهم كما وقع ذلك في عهد الرئيس برلوسكوني ويوصي. يجب إذا تخصيص هذه الموارد إلى مشاريع معينة لتحقيق كل هذه الأهداف تستمك حكومة السيناتور مونتى ومعها أصحاب الشغل إلى ادخال تحسينات على الإدارات والمصالح الحكومية وادخال ضرائب جديدة لجمع الأموال الكافية من جيوب الطبقات البورجوازية التي لم تؤد ثمن الأزمة حتى الآن الرئيس مونتى وأصحاب الأموال الذين يرافقونه يبدون أهمية مساهمة الطبقة البورجوازية لإنبات عدالة و نزاهة هذه الحلول في إطار برنامج حكومته العادل. فهم يدركون أن الحكومات الأوروبية والإتحاد الأوروبي لا يمكنهم مواجهة هذه المستويات من المنافسة العالمية بدون مساهمة عميقة لكل الشرائح الاجتماعية من المستغلين والمستغلون وهم يضغطون، إذا، على كل مكونات ومؤسسات عالم الشغل لكي تقبل جل هذه الإصلاحات. من هذه الضرورة تأتي بدون انقطاع نداءات رئيس الجمهورية السيد نابوليطنو إلى منح أطفال المهاجرين الذين ولدوا فوق التراب الإيطالي الجنسية الإيطالية. و بما أن العمال المهاجرين أصبحوا مكونا هاما من الطبقة العمالية في الدولة الإيطالية، السيد نابوليطنو اقترح كذلك أن تمنح الجنسية إلى العمال المهاجرين لكي يشعروا أنهم جزءا لا يتجزأ من الأمة الإيطالية، لكي يقبلوا كل التضحيات التي ستخضعها الحكومة لتحسين القدرة التنافسية المطلوبة ولكي أيضا يكونوا مستعدين للدفاع بالذات العسكري الإيطالي ، إذا أجبرت الظروف في يوم من الأيام، عن المصالح الرأس مالية الأوروبية

ولكن هذه الفترة النوعية لإيطاليا وأوروبا هل يمكنها كما يرددان الرئيس نابوليطنو والرئيس مونتى أن تكون لها فوائد على الطبقة الشغيلة ؟

نظريا إذا مرت جميع هاته القوانين ستكون عواقبها الأولية هي فقدان القدرة الشرائية للطبقتين العاملة والمتقاعدة وهذا لنيل ماذا ؟

طبعاً الطبقة الكادحة لن تنال شيئا وستتدهور ظروفها العملية والنقابية لكي تصبح عبدة للرأس مال والمقاولات وهي تنتظر في تناقض مستمر مع عمال القارات الأخرى. على هذا الطريق ستدفع الطبقة الشغيلة في الوقت المناسب، للتقالل السلاح ضد الطبقات العمالية الموجودة في القارات الأخرى لتقسيم الكرة الأرضية بين عمالقة رؤوس الأموال التي هي الآن في إطار التكوين نحن الشبوعيون الأوروبيون لمنظمة OCE ننادي لرؤية حكومة السيد مونتى كمدو للطبقة العمالية يجب النضال ضده. لا يمكننا قبول الرؤية التي تقول أن حزب جامعة الشمال أو قوات سياية أخرى التي تعارضه ، باسم فكرة الأوطان الصغيرة هي البديل لسياسة بناء "أوروبا الكبيرة". حل جامعة الشمال سيكون مدمرا، لأن هذا الدرس رأيناه في نهاية دولة يوغوسلافيا التي تشتتت إلى دويلات صغيرة والغاية من كل هذه الإصلاحات ستكون والهينة الشاملة على الطبقة العاملة من قبل القوى العظمى والبورجوازيات المحلية. لدينا سلاح واحد ضد هذا المشروع الأوروبي وعلومة رؤوس الأموال التي هي ناتجة منه : بفضل النضال الشعبي والمنظم يمكن التصدي و لافض كل التضحيات المطلوبة من سياسة الرئيس مونتى وحكومته والبدا في تنظيم وخلق نوع من التعاون النضالي مع الطبقات الكادحة في البلدان الأخرى في أفق تنظيم نضال دولي مشترك. إذا رأينا ما وراء الحدود الإيطالية نسجد أنه بالرغم من كل الصعوبات أننا لسنا نبتدا دائما من الصفر. منذ عدة سنوات يناضل العمال في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتحسين ظروفهم المعيشية، القانونية، والنقابية والمتعلقة بالرغم من أجورهم . هذا النضال لا ينسجم مع ضروريات المنافسة العالمية وبرامج الشركات العالمية وأصحاب الأموال، وفي هذا الصدد ، نتجه حكومتنا سياسات لدفع الطبقات العمالية للتقاتل فيما بينها!

عمال أوروبا يدورهم مهتمين للسير على هذا الطريق.

لهذه الغاية النضال ضد الحلول المقترحة من طرف البنك المركزي الأوروبي وحكومة رئيس الوزراء مونتى يجب أن يهم أيضا المعركة ضد العنصرية، المعركة الهامة لإزالة الحائط القائم بين العمال الإيطاليين والأوروبيين من جهة والعمال المهاجرين من جهة أخرى، وفي الأخير المعركة التي ستقطع الطريق من خلالها الطريق إلى حروب الهيمنة والسرقة، والتي بدون أي شك لاتهدف إلى تحرير والدفاع عن تلك الشعوب ، والتي تخودها إيطاليا وأوروبا في جنوب العالم، والتي همت مؤخرا الشعب الليبي وهي في صدد الاستعداد ضد الشعب السوري والإيراني. الهدف من هذه الحروب هو إيقاف مسيرة التوعية التي تعرفها الطبقة العاملة لتلك الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. " معارضة العنقعات العسكرية" التي يخودها الغرب وإعطاء الدعم اللازم إلى المقاومة التي تخودها شعوب جنوب العالم ضد الهيمنة على شعوبهم من قبل الجيوش الغربية تعتبر من الركائز الهامة في المعركة السياسية لإيقاف، هنا في أوروبا، مشاريع البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي لإيطاليا، ورؤوس الأموال العالمية والأميرالية الأوروبية. كل هذه المعارك تعتبر المحور الحيوي الذي من خلاله نستقدم جميع المبادرات لتأسيس الحزب العمالي الثوري الذي سيستند من الإيديولوجية الماركسية عقيده له، في إطار جل المعارك التي سيخودها.

PER METTERSI IN CONTATTO SCRIVERE A:

"che fare"

casella postale 7032 - Roma Nomentano - 00162 ROMA

Internet: www.che-fare.org E-mail: posta@che-fare.org

tel. 342 - 3854869

ABBONAMENTA "CHE FARE"

per 5 numeri: € 30,00 -sostenitori € 50,00

C/C postale n° 40687808 oppure

bonifico bancario su conto

IT-74-Z-07601-03400-000040687808

intestati a:

Associazione Edizioni "che fare", v. dei Reti 19-a, 00185 Roma